الافصاح عن آثار تقلبات العملات الاجنبية في البنوك التجارية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية

دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية

إعـــــداد

د/ فهيم صالح لوندى
كلية التجارة – جامعة طنطا

الإفصاح عن آثار تقلبات العملات الأجنبية في البنوك التجارية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية – دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية

The Disclosure Of Foreign Currency Fluctuation Effects In Commercial Banks According To International Accounting Standards An Empirical Study in Jordan

دكتور / فهيم صالح لوندي
أستاذ المحاسبة المشارك بقسم المحاسبة
كلية العلوم الإدارية والمالية- جامعةالبترا
قسم التكاليف ونظم المعلومات – كلية التجارة – جامعة طنطا

الإطار العام للبحث

موضوع البحث

لقد ساد في عصرنا الحاضر مجموعة من المتغيرات التي يعتقد الباحث أنها ذات تأثيرات جوهرية على القطاعات الاقتصادية المتنوعة خاصة قطاع البنوك الذي يتأثر بهذه المتغيرات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ومن أبرز هذه المتغيرات وجود نظام عالمي جديد تزايدت فيه التكتلات والاندماجات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية ، وظهور الشركات العملاقة والشركات متعددة الجنسية، وظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات وثورة الاتصالات والتجارة الإلكترونية، كما أدت الاتفاقيات التجارية الدولية خاصة اتفاقية التجارة الحرة والتعريفات الجمركية (GATT) إلى انكماش القيود التي تفرضها الدول لحماية صناعتها ، وكذلك قيود الاستيراد والتصدير ، وقيود نقل التكنولوجيا الحديثة ،

وغير ذلك من القيود التي تسارعت في الانكماش سعيا نحو تحقيق أهداف النظام العالمي الجديد [١].

ولقد صدرت قوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي في العديد من الدول العربية ومن بينها مصر والأردن ، وتلعب البنوك التجارية دوراً حيويا في اقتصاديات الدول خاصة في مجال النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة ، كما أن العملات الأجنبية تشكل محوراً أساسياً في هذا المجال، كما أنها تعتبر العنصر الجوهري الذي يعتمد عليه في استيراد السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ، وقد وصلت الاحتياطات الأجنبية في الأردن إلى مستويات قياسية في نهاية عام ٢٠٠٣ ، إذ بلغت ٤,٧ مليار دولار أمريكي أو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة تزيد عن ٩ أشهر ، وذلك بزيادة قدرها ١,٢ مليار دولار بالمقارنة مع مستواها في نهاية عام ٢٠٠٢ [٢].

وبتحليل تطورات سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الرئيسية وفقاً لمعدل سعر صرفها المعلن من البنك المركزي ، يلاحظ انخفاض سعر صرف الدينار مقابل تلك العملات خلال عام ٢٠٠٣ ، فقد انخفض سعر صرف الدينار بنسبة ١٦,٥% مقابل اليورو ، وبنسبة ٨,٢% مقابل الجنيه الإسترليني ، وبنسبة ٧,٤% مقابل الين الياباني ، وقد ساهمت تطورات سعر الصرف خلال عام ٢٠٠٣ في تعزيز تنافسية الصادرات الأردنية ، فبالرغم من الظروف الإقليمية غير المواتية التي أدت إلى توقف الصادرات الأردنية إلى السوق العراقي خلال الجانب الأكبر من عام ٢٠٠٣ فقد سجلت الصادرات الكلية للملكة نمواً بنسبة ١١,٣% ، أما بالنسبة للدولار الأمريكي فقد واصل البنك المركزي تطبيق نظام ربط سعر صرف الدينار به كما هو الحال في السنوات السابقة بسعر وسطي يقدر بمبلغ ٧٠٩ فلساً

١- د. فهيم صالح لوندي ، دور المعلومات المحاسبية في تحقيق مزايا التنافسية ، المجلة العلمية – التجارة والتمويل ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، العدد الأول ٢٠٠٣، ص٢.

٢- البنك المركزي الأردني – التقرير السنوي الأربعون ، تموز (يوليو) ٢٠٠٤ص٢٢.

للدولار الأمريكي وذلك تحقيقاً للمزايا المتولدة عن تطبيق هذا النظام من حيث تعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني ، وتوفير مستوى مناسب من الاحتياطيات الأجنبية[١].

من هذا المنطلق يعتبر موضوع الإفصاح عن آثار تقلبات العملات الأجنبية في البنوك التجارية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية من الموضوعات البحثية الهامة التي تستلزم المزيد من الدراسات الأكاديمية والتطبيقية في القطاعات الاقتصادية المختلفة خاصة قطاع البنوك التجارية ، مما يؤدي إلى زيادة شفافية المعلومات المحاسبية ، وزيادة الاعتماد عليها في ترشيد القرارات من قبل مستخدمي هذه المعلومات نتيجة زيادة قيمة المعلومات المحاسبية ، والارتقاء بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية .

ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)* في أكتوبر ١٩٧٥ المعيار رقم (٨) لتنظيم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية المعدّة بعملة أجنبية، وتبع انهيار نظام معدل تبادل العملة الثابت توجيه انتقادات شديدة للمعيار رقم (٨) المشار إليه بسبب معالجته لأرباح وخسائر تقلبات العملة باعتبارها أحد مكونات صافي الدخل، وفي ديسمبر ١٩٨١ استجاب مجلس معايير المحاسبة المالية لهذه الانتقادات وقام بإلغاء المعيار رقم (٨) وإصدار المعيار رقم (٥٢) بعنوان " المحاسبة عن ترجمة العملة الأجنبية " [٢].

١- المرجع السابق ، نفس الصفحة .

* FASB = Financial Accounting Standards Board.

2- See e.g.:

- Henock Louis, The Value Relevance of the Foreign Translation Adjustment, The Accounting Review 78, 2003, p.1028.
- T. Selling, G. Sorter, FASB Statement No. 52 And Its Implications For Financial Statement Analysis, Financial Analysts Journal 39, 1983, pp.64-69.

كما أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)** المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) في عام ١٩٨٣ بعنوان " المحاسبة عن آثار التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية " والذي تم تعديله عام ١٩٩٣ ليأخذ نفس الرقم ولكن بعنوان " آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية " على أن يبدأ تطبيق هذا المعيار المعدّل على البيانات المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في ١يناير ١٩٩٥ أو ما بعد ذلك التاريخ [١]، كما أصدرت هذه اللجنة المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) بعنوان " الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة " والذي يبدأ تطبيقه على البيانات المالية التي تغطي الفترات من ١ يناير ١٩٩١م أو بعد ذلك التاريخ [٢].

وسيتناول الباحث موضوع هذا البحث في إطار المعايير المشار إليها خاصة المعيار رقم (٢١) ومدى مواكبة هذه المعايير للفكر المحاسبي الراجح والمتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية السائدة ، بالإضافة إلى إجراء دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية لإثراء هذه الدراسة من الناحية العملية ولتأصيلها فكراً وتطبيقاً .

هدف البحث

يهدف هذا البحث أساساً إلى دراسة وتحليل آثار تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية والإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة ، ويتفرع من هذا الهدف الأساسي الأهداف الفرعية الآتية :

١- دراسة متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ومدى مواكبتها للفكر المحاسبي الراجح خاصة ما ورد في المعيار رقم (٢١) .

** IASC = International Accounting Standards Committee.

١- معايير المحاسبة الدولية ، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بالأردن ، ٢٠٠٢ ، معيار=م، م٢١، ص١ .

٢- المرجع السابق ، م٣٠، ص١ ، ١٩ .

٢- دراسة سعر العملة المناسب لترجمة المعاملات الاقتصادية والأرصدة المتراكمة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية أو عملة نشر القوائم المالية .

٣- إجراء دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية ومدى التزامها بالإفصاح عن آثار تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١).

منهج البحث

الواقع أن أهم مناهج البحث التي تتناسب وطبيعة علم المحاسبة تتركز فيما يلي:

١- المنهج الاستنباطي .

٢- المنهج الاستقرائي .

٣- المنهج المختلط الذي يجمع المنهجين السابقين في منهج واحد.

وسيعتمد الباحث على المنهج الأخير حيث سيقوم بجمع البيانات والمعلومات المناسبة عن موضوع الدراسة من المصادر العلمية الموثوقة بما فيها شبكة الإنترنت وكذلك البيانات المنشورة لعينة البنوك التجارية بالأردن عن أحدث سنتين وهما ٢٠٠٤ و٢٠٠٣ حيث يعتقد الباحث أن بيانات هذه الفترة كافية لإجراء مثل هذه الدراسة التي ستعتمد على أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis لكافة التقارير المنشورة لعينة الدراسة .

بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة الواردة في المعايير المحاسبية الدولية خاصة المعيار رقم (٢١)، ثم يلي ذلك استقراء وتحليل هذه البيانات بهدف استنباط الحقائق المرتبطة بموضوع الدراسة ثم استخدام هذه الحقائق للوصول إلى النتائج واستنباط التوصيات المناسبة وحيث أن هذا البحث مرتبط بالمتغيرات العالمية فإنه يصنف ضمن بحوث التغير العالمي Global Change Research (G.C.R).

حدود البحث

ستركز الدراسة في هذا البحث على موضوع الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية في البنوك التجارية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية مع التركيز على متطلبات الإفصاح عن هذه الآثار طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٢١).

كما ستقتصر الدراسة التطبيقية على عينة البنوك التجارية الأردنية التي تم اختيارها على أساس الحجم طبقا للأهمية النسبية لرأس المال المدفوع في ٢٠٠٤/١٢/٣١ بحيث تكون العينة متضمنة البنوك الكبيرة والمتوسطة والصغيرة لتمثل المجتمع تمثيلاً صحيحا إلى حد كبير ، أما عن الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة التطبيقية فإنها ستركز على بيانات أحدث سنتين وهما ٢٠٠٤، ٢٠٠٣ وذلك بالنسبة للعينة التي ستمثل البنوك الكبيرة والمتوسطة ، أما بالنسبة للعينة التي ستمثل البنوك صغيرة الحجم فإن الباحث يعتقد أن تركيز الدراسة هنا على بيانات سنة ٢٠٠٤ مع إجراء المقارنات المناسبة للبيانات المماثلة لسنة ٢٠٠٣ تعتبر كافية بالنسبة لهذه البنوك .

أهمية البحث :

تتركز أهمية هذا البحث أساساً في أن الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية يؤدي إلى شفافية المعلومات المحاسبية وزيادة جودتها والارتقاء بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية ومن ثم ترشيد القرارات المعتمدة عليها الأمر الذي يترتب عليه ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة كهدف أساسي يسعى الجميع لتحقيقه .

وباعتبار أن قطاع البنوك التجارية يُمثل ركيزة أساسية للاقتصاد القومي حيث أن نجاحه يؤدي إلى نجاح تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية في المجتمع والارتقاء به اقتصادياً واجتماعياً ،ومن ثم فإن اختيار هذا القطاع لإجراء الدارسة التطبيقية يرتقى بأهمية هذا البحث .

فروض البحث :

يعتمد هذا البحث على فرض أساسي يتمثل فيما يلي :

إن وجود معيار محاسبي دولي سواء كان ملزماً أو استرشادياً لتنظيم عملية الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية بشرط أن يكون مواكباً للفكر المحاسبي الراجح ، يؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية وزيادة جودة وشفافية المعلومات المحاسبية بحيث تصبح أكثر ملاءمة لترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية .

ويتفرع من هذا الفرض الأساسي الفروض الفرعية التالية :

١- الفرض الأول – فرض العدم H_0 :

لا تطبق البنوك التجارية بالأردن المعايير المحاسبية الدولية بخصوص الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية.

٢- الفرض الثاني – الفرض البديل H_1 :

تطبق البنوك التجارية بالأردن المعايير المحاسبية الدولية بخصوص الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية .

ويتفرع الفرض الثاني – الفرض البديل H_1 إلى الفروض الفرعية التالية :

١/٢ الفرض الفرعي الأول H_0:

لم تلتزم البنوك التجارية بالأردن بتاريخ بدء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بخصوص الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية .

٢/٢ الفرض الفرعي الثاني H_I:

لقد التزمت البنوك التجارية بالأردن بتاريخ بدء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بخصوص الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية .

٣/٢ الفرض الفرعي الثالث H_0:

لم تلتزم البنوك التجارية بالأردن بكافة متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير المحاسبية الدولية بخصوص الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية .

٤/٢ الفرض الفرعي الرابع H_1:

لقد التزمت البنوك التجارية بالأردن بكافة متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير المحاسبية الدولية بخصوص الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية .

خطة البحث :

انطلاقاً مما سبق يمكن رسم خطة الدارسة في هذا البحث على النحو التالي :

المبحث الأول :

الآثار المحاسبية والاقتصادية لتقلبات أسعار العملات الأجنبية .

المبحث الثاني :

متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية .

المبحث الثالث :

الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية في البنوك التجارية بالأردن وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية .

المبحث الأول

الآثار المحاسبية والاقتصادية لتقلبات أسعار العملات الأجنبية

أولاً – الآثار المحاسبية لتقلبات أسعار العملات الأجنبية

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية معياراً جديداً رقم (٥٢) في ديسمبر ١٩٨١ بعنوان " المحاسبة عن ترجمة العملة الأجنبية " ليحل محل المعيار رقم (٨) وقد تطلب هذا المعيار الجديد استخدام طريقة المعدّل الجاري، وعدم إدخال تسويات الترجمة ضمن الدخل عندما يستخدم الفرع الأجنبي العملة الأجنبية باعتبارها عملته الرسمية ، كما حافظ هذا المعيار على استمرار طريقة المعدّل الزمني في حالة اعتبار الدولار العملة الرسمية للفرع، وفي حالة وجود الفرع في موقع يتميز بفرط التضخم الاقتصادي يظل القرار الأساسي بخصوص العملة التي تعتبر عملة رسمية للفرع من سلطة الشركة الأم[1].

وعموماً في حالة ارتفاع أو انخفاض العملة المحلية فإنه سيترتب على ذلك زيادة أو نقصان القيمة الدفترية لصافي الأصول في ظل طريقة المعدّل الجاري والتسوية الإيجابية أو السلبية لترجمة العملة الأجنبية ، ويؤدي ذلك إلى زيادة أو نقصان قيمة المنشأة ، ومن القضايا التي تخضع لاختلاف وجهات النظر أن العلاقة الإيجابية بين تقلب العملة الأجنبية وقيمة المنشأة ترتكز على الأصول وحدها وبغض النظر عن دور هذه الأصول في عملية الإنتاج .

ومع ذلك فإن آثار تقلبات العملة على قيمة الفرع الأجنبي ، وقيمة المعدات والتجهيزات ليست واضحة ، وعندما تكون أصول الفرع الأجنبي مستوردة إلى البلد المضيف أو تم إنشائها بواسطة شركات أجنبية كما هو الحال عادة ، فإن هذه الأصول لن تسعر بالعملة المحلية ، ومن ثم فإن قيمتها بالدولار لن تتأثر كثيراً بتقلبات العملات المحلية ، وحتى إذا تم شراء هذه الأصول في البلد المضيف ، ولأنها تمثل مدخلات للإنتاج وليست أصولاً للمضاربة فإن ارتفاع أو انخفاض قيمة

1- Henock Louis, op. cit., p.1028.

العملة المحلية قد يؤدي على أي حال إلى إفادة أو إعاقة استمرار المنشأة في نشاطها لأن التكلفة الاستبدالية للأصول ستكون منخفضة أو مرتفعة [١] تبعاً لارتفاع أو انخفاض قيمة العملة المحلية .

وقد أوضح بعض الكتاب أثر طريقة المعدّل الجاري على القيمة الدفترية للأصول على النحو التالي[٢]:

بفرض أن إحدى المنشآت قامت بإنشاء مصنعين متطابقين تماماً ، وبتكلفة أولية متساوية تماماً ، أحدهما في الولايات المتحدة الأمريكية والآخر في الدولة (س) كفرع ، وبفرض أن العملة في الدولة (س) لها علاقة حساسية نسبية بالدولار وقد ارتفعت بنسبة ٥٠% على مدار الخمس سنوات التالية لإنشاء المصنعين ، فإذا كانت عملة الدولة (س) هي العملة الرسمية للفرع الموجود في هذه الدولة ، فإن التكلفة بالمصنع في هذه الدولة ستزيد بمعدل ٥٠% عن التكلفة بالمصنع في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن المحتمل أن يكون الارتفاع في عملة الدولة (س) راجعاً إلى انخفاض معدّل التضخم ومع ذلك فإن معدّل التضخم لن يغير التكلفة التاريخية للأصول ، كما أن ارتفاع قيمة أصول المصنع في الدولة (س) وبالتالي ارتفاع مصروف الاستهلاك ليس منطقياً ، وبالمثل فإن تخفيض قيمة أصول المصنع الموجود في دولة تنخفض عملتها مقابل الدولار ليس منطقياً أيضاً ، وهذه هي نتيجة تطبيق طريقة المعدّل الجاري على القيمة الدفترية للأصول .

ويركز الأدب المحاسبي حالياً بصورة أكثر على رد فعل البورصة مقابل تنظيم تبادل العملة الأجنبية طبقاً للمعيار رقم (٥٢) والذي حل محل المعيار رقم (٨)

1- W. Beaver, et al., Foreign Currency Translation Gains And Losses: What Effect Do They Have And What Do They Mean?, Financial Analysts Journal 40, 1984, pp.28-36.

2- G. White et al., The Analysis And Use Of Financial Statements, 2nd edition, (N.Y.: John Wiley & Sons, Inc., 1998), p.861.

والمشار إليهما ، وقد وجد بعض الكتاب [١] أن الإزعاج الملاحظ والناتج عن وجود تسويات العملة ضمن صافي الدخل والذي يؤثر سلباً على جودة الأرباح طبقاً للمعيار رقم (٨) ، ولكن هذه النتيجة لم يؤيدها كتاب آخرون [٢] حيث وجدوا أنه لا يوجد اختلاف في تقييم السوق لتسويات تبادل العملة الأجنبية في إطار كلا المعيارين المشار إليهما ، ومع ذلك يتفق بعض الكتاب مع الرأي الأول الذي رأى التأثير السلبي على جودة الأرباح فقد وجد Bartove [٣] أن المعيار رقم (٥٢) قد أدى إلى تحسين جوهري في التقييم المناسب للأرباح، والدراسات الحالية تركز على رد فعل السوق لتسويات تبادل العملة الأجنبية ، ومع ذلك فإن مقاييس توقعات السوق لهذه التسويات ليست متاحة حالياً .

وقد قام بعض الكتاب [٤] باستخدام مدخل علاقة الترابط بين العائد والأرباح لبحث ما إذا كان إضافة تسويات الترجمة إلى صافي الدخل تؤدي إلى زيادة الأرباح ذات العلاقة مع العائد أم لا ، كما أنهم لم يجدوا دليلاً على أن إضافة تسويات الترجمة إلى صافي الدخل تؤثر على الأرباح والعائد .

وقد جادل بعض الكتاب [٥] في قضية أن صافي الدخل أكبر بكثير من تسويات الترجمة الأجنبية ، وبإضافة هذه التسويات إلى صافي الدخل فإن أثر السوق صاحب العلاقة بهذه التسويات سينعكس في تقلبات صافي الدخل ، وعموماً فقد

1- D. Collins, W. Salatka, Noisy Accounting Earnings Signals And Earnings Response Coefficients: The Case of Foreign Currency Accounting, Contemporary Accounting Research 10, 1993, pp. 119- 159.

2- B. Soo, L. Soo, Accounting For The Multinational Firm: Is The Translation Process Valued By The Stock Market? The Accounting Review 69, 1994, pp. 617 – 637.

3- E. Bartove, Foreign Currency Exposure of Multinational Firms: Accounting Measures And Market Valuation, Contemporary Accounting Research 14, 1997, pp. 623 – 652.

4- D. Dhaliwal et al., Is Comprehensive Income Superior To Net Income As A Measure of Firm Performance? Journal of Accounting And Economics 26, 1999, pp. 43 – 67.

5- G. Bodnar, J. Weintrop, The Valuation of The Foreign Income of U.S. Multinational Firms: A Growth Opportunities Perspective, Journal of Accounting And Economics 24, 1997, pp. 69 – 97.

افترضت الدراسات الحالية ضمنيا وجود علاقة إيجابية بين التغير في قيمة المنشأة والتسويات الناتجة عن الترجمة الأجنبية .

ثانياً – الآثار الاقتصادية لتقلبات أسعار العملات الأجنبية

من وجهة النظر الاقتصادية فإن التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية تؤثر في قيمة الفرع الأجنبي ، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى آثار معدّلات الصرف على تكلفة الإنتاج المقوّمة بالعملة الأجنبية (الدولار مثلاً) ، فعندما تنخفض العملة المحلية فإن تكلفة الإنتاج تنخفض أيضاً ، وبالمثل فإنه عندما ترتفع العملة المحلية ، فإن تكلفة الإنتاج ترتفع أيضاً [1].

ويمكن أن يصنّف الفرع على أنه عمل أجنبي متكامل مع المنشأة الأم أو عمل أجنبي معتمداً على نفسه وذلك على أساس درجة التكامل بين الفرع الأجنبي والمنشأة الأم ، وإذا كان الفرع متكامل مع المنشأة الأم فإن تكلفة الإنتاج تكون في الدولة المضيفة ، ولكنه يولد الإيرادات في الدولة الأم ، ومن ثم فإنه عندما تخفض العملة الأجنبية منافع الفرع المتكامل لأنها أصبحت أرخص بانتاجها في الدولة المضيفة ويرجع ذلك إلى زيادة القوة الشرائية النسبية للدولار الأمريكي خاصة عندما تكون هي الدولة الأم أو أن عملة البلد المضيف مرتبطة بالدولار الأمريكي ،

---

1 – See e.g.:

- P. Capdevielle, International Comparisons of Hourly Compensation Costs, Monthly Labor Review 112, 1989, pp.10 – 12.
- T. Condon et al., Exchange Rate Based Disinflation, Wage Rigidity, And Capital Inflows, Journal of Development Economics 23, 1990, pp. 113 – 131.
- C. Crutchley et al., Stockholder Benefits From Japanese – U.S. Joint Ventures, Financial Management 20, 1991, pp. 22-30.
- D. Mazumdar, Labor Market And Adjustment In Open Asia Economies: The Republic of Korea And Malaysia, World Bank Economic Review 7, 1993, pp. 349–380.

ومع ذلك فإنه في ظل طريقة المعدّل الجاري، فإن انخفاض العملة المحلية يتضمن خسائر وليس مكاسب لأن صافي الأصول تترجم بمعدّل منخفض ، ونتيجة لـذلك فإن الادعاء بأن تسوية الترجمة تعتبر مصدراً للقيمة المضافة لم تثبت صحته للفرع المتكامل لو أن إدارة المنشأة اعتبرت ذلك عملاً مستقلاً واستخدمت عملة الدولـة التي يقع فيها الفرع باعتبارها العملة الرسمية [١].

وعموماً فإن الفرع المتكامل يستخدم عـادة عملـة الدولـة الأم أو الـدولار الأمريكي كعملة رسمية له، ونتيجة لذلك فإنه يتم إعداد التقـارير طبقـاً لطريقـة المعدّل الزمني ، ومع ذلك فإن اختيار العملة الرسمية للفرع يعتمد بدرجة كبيـرة على رغبة الإدارة .

أما بالنسبة للفرع المعتمد على نفسه فإنه يتولى الاقتراض ثم يفـي بـالقروض ويبيع بالعملة الأجنبية ، وينتج عن ضعف العملة المحلية انخفاض تكلفة الإنتـاج ، وانخفاض الإيرادات أيضاً وذلك عند ترجمتها إلى الدولار الأمريكي، ومن ثم فإنه بالنظرة الأولى قد يظهر أن تقلبات العملة ليس لها تأثير جـوهري علـى القيمـة الاقتصادية لهذا النوع من الفروع ، لأن أثر الإيرادات يتوازن مع أثـر التكلفـة ، ومع ذلك فإنه بسبب تماسك أسعار المدخلات أكثر من أسعار المخرجـات ، فـإن ارتفاع قيمة العملة المحلية يؤثر سلباً على قيمة هذا النوع من الفروع حتى لو كانت عملياته تتم باعتباره فرعاً معتمداً على نفسه بصورة حقيقية [٢].

1- See e.g.:
   - N. Abuaf, P. Jorion, Purchasing Power Parity In The Long Run, Journal of Finance 45, 1990, pp. 157-174.
   - T. Condon, op. cit., pp. 113-131.
   - D, Mazumdar, op. cit., pp. 349-380.
   - J. Kmitche et al., International Comparison of Manufacturing Compensation, Monthly Labor Review 118, 1995, pp. 3-9.
2- J. Gallardo et al., Profit Margins In Mexico's Manufacturing Industry: An Econometric Study, Metroeconomica 51, 2000, pp. 102-121.

ولقد بين Gallardo في الدراسة التي قام بها عن الفترة من سنة١٩٧١ حتى سنة ١٩٩٢ أن هوامش الربح للشركات الصناعية المكسيكية مرتبطة بالزيادة العامة في الأسعار في المكسيك ، حيث لاحظ أن هوامش الربح تزيد عندما تنخفض العملة المكسيكية (Peso) ، وترتبط الزيادة النسبية في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للبيسو المكسيكي بالزيادة العامة في الأسعار بالمكسيك أيضاً ، ومع ذلك فقد أوضح أن الشركات الصناعية المكسيكية تستفيد بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة ، وتخفيف ضغط المنافسة الأجنبية ، وزيادة أسعار البيع بصورة أسرع من زيادة تكلفة العمل [١]، كما أوضح Clarida أن الانخفاض الحقيقي في قيمة العملة يؤدي إلى زيادة أرباح الصناعات المحلية بغض النظر عما إذا كانت المعاناة من هذا الانخفاض كاملة أو جزئية أو غير موجودة [٢].

إن الارتفاع في قيمة العملة المحلية يجعل من الصعوبة بمكان البيع في الأسواق المفتوحة (الحرة) بسبب أن السلع الأجنبية تكون رخيصة نسبياً ، وحتى تظل المنشأة في مجال المنافسة فإنه يجب عليها أن تخفض أسعار البيع، ومع وجود تكلفة عمل مرتفعة فإنه لا يسهل تعديلها وإنما يسهل تعديل أسعار البيع ، ولذلك فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية ينتج عنه نقص في هوامش الربح ، وزيادة في حدّة المنافسة مع المنشآت الأجنبية ، مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة المنشأة ، وبالمثل فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة هوامش الربح، وتخفيض حدّة المنافسة مع المنشآت الأجنبية ، مما يؤدي في النهاية إلى زيادة قيمة المنشأة ، وعموماً فإنه كلما كانت الأسواق المحلية غير مغلقة ، فإنه من الأفضل للمنشآت أن تعمل في محيط يتسم بضعف العملة الأجنبية ، بغض النظر عن المكان الذي تبيع فيه السلع التي تنتجها ، وفي السوق العالمي التنافسي ، فإن هذا السوق يحدد

1- Idem.

2- R. Clarida, The Real Exchange Rate, Exports, And Manufacturing Profits: A Theoretical Framework With Some Empirical Support, International Journal of Finance And Economics 2, 1997, pp.177 – 188.

الأسعار الحقيقية ، بينما بسبب القيود الموجودة على حرية حركة العمالة ، فإن الأسواق المحلية تحدد الأجور الحقيقية [١] .

إن أحد الأهداف الأساسية للمعيار رقم (٥٢) والذي أصدره مجلس معايير المحاسبة المالية كما سبق الإشارة يتمثل في توفير المعلومات المتوافقة بصفة عامة مع الآثار الاقتصادية المتوقعة للتغير في معدّل الصرف ، ومع ذلك فقد لاحظ بعض الكتاب [٢] أن ضعف الدولار يؤدي إلى تخفيض أسعار السلع الأمريكية التي تشحن إلى الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى زيادة مبيعات السلع الأمريكية المصدّرة ، ومع ذلك فإن المنشآت الصناعية الأمريكية التي تعمل في الخارج ، تجبر على دفع دولارات أكثر لمواجهة سداد كشوفات الرواتب بالعملة الأجنبية ، مما يؤدي إلى تقليل الأرباح التي تعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب زيادة قيمة العملة المحلية، وتبيّن تقارير الفروع غير المقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية تسويات موجبة لترجمة البيانات ، ومع ذلك فإن الشركات الصناعية الأمريكية التي تعمل في دول ترتفع فيها قيمة العملة الوطنية (المحلية) تحقق خسارة .

ويوضح بعض الكتاب ذلك على النحو التالي [٣]:

بفرض وجود فرع لمنشأة بريطانية في أمريكا وتباع منتجاته في جميع أنحاء بريطانيا العظمى ، وتقوّم التكاليف بالجنيه الاسترليني ، فإذا ارتفعت قيمة الجنيه

1- See e.g.:
- B. Hagenbaugh, Dollar Falls Against Major Currencies, USA Today, Dec 17, 2002, B3.
- H. Sender, China Resists Calls To Let Yuan Float In Strong Economy, Wall Street Journal, Dec 24, 2002, B6.
- R. Samuelson, Deflation Out of China?, Washington Post, Dec 4, 2002, A23.

2- See e.g.:
- J. McClenahen, E. Whenmouth, International: The Falling Dollar Two Views, Industry Week 236, January 18, 1988, pp.41-43.
- SFAS No. 52, Foreign Currency Translation, FASB, 1981, para.4.

3- G. White et al., op. cit., p. 861.

الاسترليني ، والواردات التي ستدخل سيكون ضمنها حصة من الفرع البريطاني ، والنتيجة تؤدي إلى تخفيض المبيعات ، وتخفيض الأرباح (إن تخفيض الأسعار قد يكون ضرورياً للاحتفاظ بحصة في السوق) ، وتخفيض التدفقات النقدية ، ومرة أخرى وباعتبار أن الجنيه الاسترليني هو العملة الرسمية للفرع ، فإن صافي الأصول المقومة بالدولار الأمريكي سوف تزيد ، ومن ثم فإن قيمة الفرع البريطاني تقريباً ستنخفض بالتأكيد ، بالرغم من ارتفاع معدّل صرف العملة .

وبهذا يكون الباحث قد انتهى من دراسة موضوع الآثار المحاسبية والاقتصادية لتقلبات أسعار العملات الأجنبية ، وتمثل الخطوة المنطقية التالية طبقاً لخطة هذا البحث في دراسة متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية ، وهذا هو موضوع المبحث التالي.

المبحث الثاني

متطلبات المعايير المحاسبية الدولية

للإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية

مقدمة

لقد صدرت عدة معايير لتنظيم المحاسبة والإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية سواء بأسلوب مباشر أو غير مباشر، وقد تبنى إصدار هذه المعايير ضمن معايير أخرى كثيرة مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) ، ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) . كما سبق الإشارة في المبحث الأول[١]، وسيتم التركيز في هذا المبحث على متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية طبقاً للمعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ، خاصة المعيار رقم (٢١) والذي صدر في عام ١٩٨٣ بعنوان " المحاسبة عن آثار التغيرات في معدلات صرف العملات الاجنبية " والذي تم تعديله عام ١٩٩٣ ليأخذ نفس الرقم ٢١ ولكن بعنوان " آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية " والذي بدأ تطبيقه على البيانات المالية التي تغطى الفترات التي تبدأ في ١ يناير ١٩٩٥ أو بعد ذلك التاريخ [٢].

كما سيتم تناول ما ورد بهذا الخصوص في المعيار رقم (٣٠) والمصادق عليه من قبل المجلس في يونيو ١٩٩٠ والمعاد صياغته في عام ١٩٩٤ ، والذي بدأ تطبيقه على البيانات المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في ١ يناير ١٩٩١ أو بعد ذلك التاريخ وهو بعنوان " الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة " [٣] ، هذا بالإضافة إلى المعيار المحاسبي رقم (٣٩) والمصادق عليه من

١- انظر المبحث الأول وانظر أيضاً :

- Barry J. Epstein, Abbas A. Mirza, IAS Interpretation and Application, (N.Y.: John Wiley & Sons, Inc.), 2001, pp. 826 -827.

٢- معايير المحاسبة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، م ٢١ ، ص ١، ١٧ .

٣- المرجع السابق ، م ٣٠ ، ص ١٩.

قبل المجلس في ديسمبر ١٩٩٨ والمعدل عام ٢٠٠٠ والذي بدأ تطبيقه على البيانات التي تغطى الفترات التي تبدأ في ١يناير ٢٠٠١ أو بعد ذلك التاريخ وهو بعنوان " الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" [١]، ويسمح بالتطبيق المبكر فقط ابتداء من أول السنة المالية التي تنتهي بعد ١٥مارس ١٩٩٩ (تاريخ إصدار هذا المعيار)، ولا يسمح التطبيق بأثر رجعي[٢].

أولاً – متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) للإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية

لقد ورد في هذا المعيار فقرة ١٣٧(ج) تحت عنوان " محاسبة التحوط" :

تحوط لصافي استثمار في وحدة أجنبية كما هو معروف في معيار المحاسبة الدولي (٢١) – تأثيرات التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي [٣] .

كما ورد أيضاً في المعيار رقم (٣٩) تحت عنوان " تحوطات صافي استثمار في مؤسسة أجنبية " فقرة ١٦٤ ما يلي [٤]:

يجب محاسبة تحوطات صافي استثمار في مؤسسة أجنبية (أنظر معيار المحاسبة الدولي (٢١) – تأثيرات التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية) بشكل مماثل لتحوطات التدفقات النقدية :

أ- الجزء من المكسب أو الخسارة في أداة التحوط المحدد على أنه تحوط فعال يجب الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية من خلال بيان التغيرات في حقوق الملكية .

ب- يجب الإبلاغ عن الجزء غير الفعال :

١- مباشرة في صافي الربح أو الخسارة إذا كانت أداة التحوط مشتقة، أو

١- المرجع السابق ، م ٣٩ ، ص ٨١ .

٢- المرجع السابق ، م ٣٩ ، ص ٧٩.

٣- المرجع السابق ، م ٣٩ ، ص ٦٣.

٤- المرجع السابق ، م ٣٩ ، ص ٧٣-٧٤ .

٢- حسب الفقرة ١٩ من معيار المحاسبة الدولي (٢١)، وذلك في الظروف المحدودة التي لا تكون فيها أداة التحوط مشتقاً .

يجب تصنيف المكسب أو الخسارة في أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال من التحوط بنفس الطريقة مثل مكسب أو خسارة ترجمة العملة الأجنبية .

ويلاحظ أن المعيار رقم (٣٩) قد رجع إلى المعيار (٢١) الذي ينظم العمليات ذات العلاقة بالعملات الأجنبية.

ثانياً – متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) للإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية

لقد ورد في الفقرة ٧ من هذا المعيار :

إن البنك معرض لمخاطر السيولة والمخاطر الناشئة عن تقلب العملات ، ويحصل المستخدمين على فهم أفضل فيما لو زودتهم الإدارة بتعليقات على البيانات المالية تشرح طريقة إدارتها ورقابتها على المخاطر المصاحبة لعمليات البنك . [١]

ويفهم من ذلك أنه من ضمن المخاطر التي يواجهها البنك تلك التي تنشأ عن تقلب أسعار العملات الأجنبية ، كما يجب على البنك أن يفصح عن السياسات والطرق التي يتبعها لإدارة هذه المخاطر ورقابتها ، ومن أهم الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الأردني لتدعيم ذلك ما يلي [٢] :

١- تضمين مخاطر السوق في معادلة احتساب معدل كفاية رأس المال .

٢- مراعاة مخاطر البلد (Country Risk) عند قيام الفروع الخارجية للبنوك الأردنية بمنح الائتمان، وعلى البنك أن يعكس ذلك في سياسته الائتمانية وتزويد البنك المركزي بنسخة من هذه السياسة .

١- المرجع السابق ، م ٣٠ ، ص ٤ .

٢- البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الأربعون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ .

٣- إنشاء نظام للإنذار المبكر (Early Warning System) بهدف اكتشاف حالات الضعف والممارسات المصرفية غير السليمة أو غير الآمنة في مراحل مبكرة ، بأدنى كلفة ممكنة .

٤- البدء بإعداد تعليمات لترخيص شركات معلومات الائتمان (Credit Bureau) وذلك تفعيلاً لقانون معلومات الائتمان المؤقت رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٣م.

٥- تطبيق معايير التحكم المؤسسي (Corporate Governance) وفقاً للمعايير الدولية ، وذلك من خلال إصدار دليل للبنوك يتضمن واجبات ومسئوليات الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وتنظيم علاقاتهم مع السلطات الرقابية والجهات الأخرى ذات العلاقة ، كأنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والخارجي .

كما ورد أيضاً في هذا المعيار تحت عنوان بيان الدخل فقرة ١٠ ما يلي[١]:

إضافة للمتطلبات في معايير المحاسبة الدولية الأخرى ، يجب أن تضم الإفصاحات في قائمة الدخل أو إيضاحات البيانات المالية البنود التالية من الدخل والمصروفات ، ولكن لا تقتصر عليها بالضرورة :

المكاسب ناقصاً الخسائر الناشئة عن التعامل بعملات أجنبية .

كما ورد في الفقرة ١٥ من نفس المعيار ما يلي[٢] :

يتم التقرير عن المكاسب والخسائر الناشئة عن كل ما يلي على الأساس الصافي:

التعاملات في العملات الأجنبية .

ويفهم من ذلك أنه طبقاً لهذا المعيار تلتزم البنوك بالإفصاح عن المكاسب والخسائر الناشئة عن التعامل بعملات أجنبية أو التعاملات في العملات الأجنبية على أن يكون هذا الإفصاح في قائمة الدخل وبالقيمة الصافية سواء كانت موجبة أو سالبة (المكاسب – الخسائر) .

١- معايير المحاسبة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، م٣٠ ، ص ٦ .

٢- المرجع السابق ، م٣٠ ، ص ٧.

كما ورد في الفقرة ٢٦ من نفس المعيار ما يلي[١] :

يجب على البنك أن يفصح عن الأمور الطارئة والارتباطات التالية :

البنود العائدة للفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية بما في ذلك عمليات المبادلة وعقود الخيارات والعقود المستقبلية .

ويعني ذلك حتمية الإفصاح عن البنود العائدة للفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية.

وقد ورد في الفقرة ٤٢ من نفس المعيار ما يلي[٢] :

إن الإفصاح عن صافي الانكشاف للعملات الأجنبية الهامة هو كذلك مؤشر مفيد لمخاطرة الخسائر الناشئة عن تغير أسعار صرف العملات .

ويعني ذلك أيضاً ضرورة الإفصاح عن صافي الانكشاف ليس لجميع العملات الأجنبية ولكن للعملات الأجنبية الهامة كما ورد في النص ، ويرى الباحث أن تحديد العملات الأجنبية الهامة يرجع إلى تقدير الإدارة واجتهادها الذي يجب أن يكون موضوعياً ، حيث أن ذلك يعتبر مؤشراً مفيداً لمخاطرة الخسائر الناشئة عن تغير أسعار صرف العملات [٣] .

١- المرجع السابق ، م٣٠ ، ص ١٠.

٢ - المرجع السابق ، م ٣٠ ، ص ١٤.

3- See e.g.:

- Joseph K. El-Fadl, Transparency: The Golden Rule, ARAB BANK Review 7-1, April 2005, p. 32.
- Ala` Khannak, The Essential of Basel II, ARAB BANK Review, 7-1, Ibid., pp.19-20.
- Peyman Mesthian, Risk Management: Identifying The Rewards, ARAB BANK Review 7-1, Ibid., pp. 10-11.

ثالثاً – متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) للإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية

لقد أفرز هذا المعيار الفقرات من ٤٢ إلى ٤٧ وخصصها لمتطلبات الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية وهي كما يلي [١]:

فقرة ٤٢– يجب على المشروع أن يفصح عن :

(أ) مبلغ فروقات الصرف المشمولة في صافي الربح أو الخسارة للفترة،

(ب) صافي فروقات الصرف المصنفة ضمن حقوق الملكية كبند منفصل ومطابقة لمبلغ فروقات الصرف ما بين بداية الفترة ونهايتها ، و

(ج) مبلغ فروقات الصرف الناشئة خلال الفترة والمشمولة ضمن المبلغ المسجل لأصل بموجب المعالجة البديلة المسموح بها في الفقرة ٢١ والتي تنص على ما يلي [٢]:

يمكن أن تنتج فروقات الصرف عن تخفيض أو هبوط حاد لعملة لا توجد وسائل عملية للتحوط ضدها والتي تؤثر على التزامات لا يمكن تسويتها وتنشأ مباشرة عن تملك حديث لأصل مسعر بعملة أجنبية ، يجب شمول مثل هذه الفروق في القيمة المرحّلة للأصل المرتبط بها، شريطة ألاّ تزيد القيمة المرحّلة المعدّلة عن الأقل لكل من تكلفة الاستبدال أو المبلغ القابل للاسترداد من بيع أو استخدام الأصل .

فقرة ٤٣– عندما تختلف عملة التقرير عن عملة البلد الذي تقيم فيه المشروع ، فإنه يجب الإفصاح عن سبب استخدام عملة مختلفة ، كما يجب الإفصاح عن سبب أي تغيير في عملة التقرير .

فقرة ٤٤– عندما يكون هناك تغير في تصنيف عملية أجنبية مهمة ، يجب على المشروع أن يفصح عن:

١– معايير المحاسبة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، م٢١، ص ١٦–١٧.

٢– المرجع السابق ، م ٢١ ، ص ٩.

(أ) طبيعة التغير في التصنيف .

(ب) سبب التغيير .

(ج) تأثير التغير في التصنيف على حقوق الملكية ، و

(د) التأثير على صافي الربح أو الخسارة لكل فترة سابقة معروضة كما لو أن التغير في التصنيف قد حدث في بداية أقدم فترة معروضة .

فقرة ٤٥- يجب على المشروع الإفصاح عن الطريقة المنتخبة بموجب الفقرة ٣٣ لترجمة الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة عن تملك المنشأة الأجنبية .

وقد نصّت الفقرة ٣٣ على ما يلي [١]:

تتم معالجة أي شهرة ناشئة عن تملك منشأة أجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة للمبالغ المرحلة للأصول والالتزامات الناشئة عن تملك المنشأة الأجنبية ، إما:

(أ) كأصول والتزامات للمنشأة الأجنبية ، وتترجم بسعر الأقفال بموجب الفقرة ٣٠ والتي تنص على[٢]:

يجب على المشروع معد التقرير استخدام الإجراءات التالية عند ترجمة البيانات المالية للمنشأة الأجنبية لإدماجها في قوائمها المالية :

١- ترجمة الأصول والالتزامات، النقدية منها أو غير النقدية للمنشأة الأجنبية بسعر الإقفال؛

٢- ترجمة بنود الدخل والمصروف للمنشأة الأجنبية حسب أسعار الصرف بتواريخ العمليات ، ما عدا إذا كانت المنشأة الأجنبية تضع تقاريرها بعملة اقتصاد عالي التضخم، حيث في هذه الحالة يجب ترجمة بنود الدخل والمصروف بسعر الإقفال ؛ و

٣- يجب تصنيف كافة فروقات الصرف الناتجة كحقوق ملكية حتى يتم التخلص من صافي الاستثمار .

١- المرجع السابق ، م ٢١ ، ص ١٣ .

٢- المرجع السابق ، م ٢١ ، ص ١٢ .

(ب) كأصول والتزامات للمشروع معد التقرير والتي إما يكون قد تم التعبير عنها بعملة التقرير أو تعامل كبنود غير نقدية بعملة أجنبية والتي يتم التقرير عنها باستخدام سعر الصرف بتاريخ العملية بموجب الفقرة (١١ب) والتي تنص على ما يلي [١]:

يجب التقرير عن البنود غير النقدية المحتفظ بها بالتكلفة التاريخية والمحددة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف بتاريخ المعاملة .

فقرة ٤٦- يُفصح المشروع عن أثر التغير في أسعار الصرف على البنود النقدية بالعملة الأجنبية أو على البيانات المالية لعملية أجنبية بعد تاريخ الميزانية العمومية إذا كان التغير مهماً بحيث أن عدم الإفصاح يؤثر على قدرة مستخدمي البيانات المالية على إجراء التقييمات المناسبة والقرارات .

فقرة ٤٧- من المستحسن أن يفصح المشروع عن سياسة إدارة مخاطر العملة الأجنبية .

ويلاحظ على هذه المعايير أنها أوجبت الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية كما ورد في الفقرات السابقة ، ومن ثم فإنها لم تترك الحرية للإدارة في أن تفصح أو لا تفصح باستثناء بعض العمليات التي تُركت للإدارة حرية الاجتهاد في تقديرها مثل تقدير ما هي العملات الأجنبية الهامة وذلك كما ورد في الفقرة ٤٢ من المعيار (٣٠) ، وكما ورد في الفقرة ٤٧ من المعيار (٢١) أنه يستحسن أن يفصح المشروع عن سياسة إدارة مخاطر العملة الأجنبية، وهذا يعني أنه يمكن للإدارة أن تفصح أو لا تفصح عن سياسة إدارة هذه المخاطر.

وفي رأي الباحث أنه كان من الأفضل إلزام المشروعات خاصة البنوك بالإفصاح عن سياسة إدارة مخاطر العملة الأجنبية ، حيث أن ذلك يؤدي إلى زيادة

١- المرجع السابق ، م ٢١ ، ص ٧ .

الشفافية بالإفصاح عن كافة المعلومات والسياسات التي تؤثر إيجابياً في عملية اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين [١].

رابعاً - أهم المفاهيم الواردة في المعيار (٢١)

لقد حددت الفقرة ٧ من هذا المعيار مجموعة من المصطلحات التي تستخدم بالمعاني المحددة لها وهي كما يلي [٢]:

١- الفروع الأجنبية للمنشأة :

هي منشأة تابعة أو منشأة زميلة أو مشروع مشترك أو فرع لمشروع معد التقرير توجد نشاطاته أو تتم في بلد غير بلد المشروع معد التقرير .

٢- المنشأة الأجنبية :

هي عملية أجنبية نشاطاتها ليست جزءاً مكملاً لنشاطات المشروع معد التقرير .

٣- عملة التقرير :

هي العملة المستخدمة في عرض البيانات المالية .

٤- العملة الأجنبية :

هي عملة عدا عملة التقرير للمشروع .

٥- سعر الصرف :

هو معدّل التبادل بين عملتين .

1- See e.g.: MENA = Middle East And North Africa.
- Simon Neaime, Monetary and Exchange Rate Policies In The MENA Region, ARAB BANK REVIEW 6-1, Apr 2004, pp. 35-36.
- Stewart McRorie, Political Risk – Securing Competitive Advantage?, Ibid., pp.41-42.
- _____, Background Brief on Securing Growth: The Role of Foreign Direct Investment, ARAB BANK Review 6-2, Oct 2004, pp. 27-31.

٢- معايير المحاسبة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، م٢١ ، ص ٥ ، وانظر أيضاً :
- Barry J. Epstein, Abbas A. Mirza, op. cit., pp. 826-828.

٦- **فرق سعر الصرف :**

هو الفرق الناتج عن التقرير عن نفس عدد وحدات العملة الأجنبية في عملة التقرير باستخدام أسعار صرف مختلفة .

٧- **سعر الإغلاق :**

هو سعر الصرف الفوري بتاريخ الميزانية العمومية .

٨- **صافي الاستثمار في منشأة أجنبية :**

هو حصة المشروع مُعِد التقرير في صافي أصول تلك المنشأة الأجنبية .

٩- **البنود النقدية :**

هي أموال محتفظ بها وأصول والتزامات سوف تستلم أو تدفع بمبالغ نقدية ثابتة أو قابلة للتحديد.

١٠- **القيمة العادلة :**

هي المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به أو سداد الالتزام ما بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت .

وبهذا يكون الباحث قد انتهى من دراسة موضوع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية ، خاصة المعيار رقم (٢١) ، وتتمثل الخطوة المنطقية التالية طبقاً لخطة هذا البحث في دراسة الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية في البنوك التجارية بالأردن وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الثالث

الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية في البنوك التجارية الأردنية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

يتكون قطاع البنوك التجارية في الأردن من البنوك التالية [١] :

م	سنة التأسيس	عدد الفروع داخل المملكة بما فيها المركز الرئيسي	عدد الفروع خارج المملكة	اسم البنك	رأس المال المدفوع بالألف دينار ٢٠٠٤/١٢/٣١
١	١٩٦٠	٣٢	٨٥	البنك العربي ش.م.ع	١٧٦٠٠٠
٢	١٩٥٦	٤٤	٧	البنك الأهلي الأردني	٦٠٠٠٠
٣	١٩٦٠	٤٣	٧	بنك الأردن	٤٤٧٩٠
٤	١٩٦٠	٣٢	١٦	بنك القاهرة عمان	٣٠٠٠٠
٥	١٩٧٤	٩٦	٥	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٠٠٠٠٠
٦	١٩٧٧	٢٧	١	البنك الأردني الكويتي	٣١٢٥٠
٧	١٩٧٨	٢٢	٣	بنك الأردن والخليج/البنك التجاري الأردني	٤٠٠٠٠
٨	١٩٧٨	٨	–	بنك الاستثمار العربي الأردني	٣٠٠٠٠
٩	١٩٨٩	١٢	–	بنك المؤسسة العربية المصرفية	٢٧٦٠٠
١٠	١٩٨٩	٧	–	البنك الأردني للاستثمار والتمويل	٣٠٠٠٠
١١	١٩٩١	١١	١	بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	٢٥٠٠٠
١٢	١٩٩٣	٦	–	بنك فيلادلفيا للإستثمار	غير متوفر
١٣	١٩٩٣	١٤	–	بنك سوسيتة جنرال – الأردن	٢٢٤٥٤
١٤	١٩٩٦	١	–	بنك الصادرات والتمويل	٤١٥٠٠
					٦٥٨٥٩٤

جدول رقم (١)

بيانات أساسية عن قطاع البنوك التجارية في الأردن

١- أنظر :

- البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الأربعون ، مرجع سبق ذكره ، المقدمة ، ص غير مرقمة.
- التقارير السنوية للبنوك الأردنية ، ٢٠٠٤.
- التقارير السنوية للبنوك الأردنية ، ٢٠٠٣.

ولقد تبين أن آخر تقرير متاح عن بنك فيلادلفيا للاستثمار هو التقرير السنوي لسنة ٢٠٠١ ، وكان رأس المال المدفوع طبقاً لهذا التقرير ٢٣٥١٥٩٧٦ دينار ، ومن ثم فقد تم إسقاط هذا البنك من الدراسة [١].

ومن الجدول السابق (جدول رقم ١) يمكن استنتاج الأهمية النسبية لكل بنك من حيث حجم رأس المال المدفوع في ٢٠٠٤/١٢/٣١ كما يلي :

اسم البنك	الأهمية النسبية
البنك العربي	%٢٦
البنك الأهلي الأردني *	%٩
بنك الأردن	%٧
بنك القاهرة عمان	%٥
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	%١٥
البنك الأردني الكويتي	%٥
بنك الأردن والخليج – البنك التجاري الأردني	%٦
بنك الاستثمار العربي الأردني	%٥
بنك المؤسسة العربية المصرفية	%٤
البنك الأردني للاستثمار والتمويل	%٥
بنك الاتحاد للادخار والاستثمار	%٤
بنك سوسيتة جنرال – الأردن	%٣
بنك الصادرات والتمويل	%٦

جدول رقم (٢)

الأهمية النسبية للبنوك التجارية في الأردن

١- أنظر :

- التقرير السنوي التاسع لبنك فيلادلفيا للاستثمار ، ٢٠٠١، ص٢٠.
- البنوك في الأردن ، العدد السابع ، المجلد ٢٣ ، آب-أيلول ٢٠٠٤ ، ص١١.
- المرجع السابق ، العدد الثامن ، المجلد ٢٢ ، أيلول ٢٠٠٣ ، ص١٦.

* لقد ورد في التقرير السنوي التاسع والأربعين للبنك الأهلي الأردني ٢٠٠٤ أن هناك اتفاقية لدمج بنك فيلادلفيا للاستثمار في البنك الأهلي الأردني ، أنظر ص ٣ ، ٥ من هذا التقرير ، حيث تم في ٢٠٠٥/١/١٢ توقيع مذكرة تفاهم مع البنك المركزي الأردني بخصوص هذا الموضوع .

يتضح مما سبق أن البنك العربي يحتل المركز الأول من حيث حجم رأس المال المدفوع ٢٦% ، ويليه بنك الإسكان للتجارة والتمويل ١٥% ، وتتراوح الأهمية النسبية لباقي البنوك بين ٩% و ٣% ، ولذلك فإن متوسط رأس المال المدفوع لهذه البنوك الباقية هو ٥% تقريباً *.

وسيقوم الباحث بتحليل المعلومات الخاصة بالإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية والتي تفصح عنها البنوك التجارية الأردنية طبقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية خاصة المعيار (٢١) ، وسيتم ذلك طبقا للأهمية النسبية لكل بنك ، وقد تم اختيار حجم العينة بحيث تمثل قطاع البنوك التجارية الأردنية تمثيلاً صحيحاً إلى حد كبير .

حيث تم اختيار البنك العربي (٢٦%) ليمثل البنوك كبيرة الحجم ، وبنك الإسكان للتجارة والتمويل (١٥%) ليمثل البنوك متوسطة الحجم ، والبنك الأهلي الأردني (٩%) ليمثل البنوك صغيرة الحجم ، وهي في مجموعها تمثل ٥٠% من رأس المال المدفوع لقطاع البنوك التجارية الأردنية .

وتجدر الملاحظة هنا أن معالي محافظ البنك المركزي الأردني قرر بموجب مذكرته رقم ٢٠٠٣/١٧ في ٢٠٠٣/٨/٢٠ مضاعفة الحدالأدنى لرأس المال المدفوع للبنوك الأردنية إلى (٤٠) مليون دينار على أن تعمل البنوك التي يقل رأسمالها عن هذا الحد للوصول إليه قبل نهاية عام ٢٠٠٧ ضمن هذا الإطار ، ويتمثل الهدف من ذلك مواجهة المنافسة المتوقعة من عملية الإفصاح ، وخلق مؤسسات قوية ذات قواعد رأسمالية كبيرة لمواجهة هذه المنافسة، والوقوف بصلابة أمام أية مشكلات مصرفية لتجاوزها بأمان ، بالإضافة إلى تشجيع عمليات الاندماج المصرفي [١] كما تبنى البنك المركزي توصيات لجنة بازل حول الحوكمة المؤسسية الصادرة عام ١٩٩٩ ، ولقد كان البنك العربي من رواد المؤسسات التي التزمت بمفاهيم الحوكمة المؤسسية في الشرق الأوسط ، وقد تم تكوين لجنة

---

* متوسط رأس المال المدفوع لباقي البنوك=١٠٠%-(٢٦%+١٥%)÷١١=٥٩%÷١١=٥,٣% تقريباً.

١- البنوك في الأردن ، مرجع سبق ذكره ، أيلول ٢٠٠٣، ص٧.

الحوكمة المؤسسية والسياسات العامة في البنك من أعضاء مجلس الإدارة في العام ٢٠٠٢ [١] .

وستتمثل عينة البنوك التي ستخضع للدراسة طبقاً للعرض السابق فيما يلي :

١- البنك العربي (٢٦%) .

٢- بنك الإسكان للتجارة والتمويل (١٥%) .

٣- البنك الأهلي الأردني (٩%) .

وذلك للسنتين ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ باعتبارهما أحدث سنتين ، ومن واقع التقارير السنوية المنشورة والمتاحة لهذه البنوك .

الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية في بنوك العينة

أولاً - الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية في البنك العربي للسنتين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

١-لسنة ٢٠٠٣ [٢] :

لقد تم الإفصاح في كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة عن تأثر أداء البنك باستمرار انخفاض أسعار الفوائد على الدولار الأمريكي وبقية العملات العالمية بشكل كبير ، وتضاعف التأثير السلبي على النتائج المالية نتيجة لانخفاض أسعار الفوائد [٣] .

وقد أكد ذلك أيضاً المدير العام للبنك في كلمته التي قال فيها [٤] :

كما شكل استمرار انخفاض أسعار الفوائد على غالبية العملات الرئيسية عامل ضغط آخر على صافي الدخل من الموجودات التي تعد المصدر الرئيسي في

١- البنك العربي ، التقرير السنوي الرابع والسبعين ، ٢٠٠٣ ، ص٣١.

٢- المرجع السابق ، ٢٠٠٣.

٣- المرجع السابق ، ص٦.

٤- المرجع السابق ، ص١٠-١٣ .

إيراداتنا ، إضافة إلى أن تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي أدى إلى ازدياد حدة التقلب وعدم الاستقرار في الأسواق المالية.

وقد أكد أيضاً استمرار إدارة المخاطر المصرفية في تطوير أعمالها لتغطي كامل نشاطاتها التي تشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات ، وتنفيذ برنامج لإدارة المخاطر على مستوى البنك بشكل عام ، وتطبيق نظام شامل لأمن المعلومات ، ومن الأهداف الاستراتيجية للبنك إدارة المخاطر المصرفية بكفاءة عالية .

ويرى الباحث أنه رغم الاعتراف صراحة بالأثر السلبي على الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار الفوائد على العملات الرئيسية بما فيها الدولار الأمريكي الذي كان لتراجع سعره أيضاً أثر سلبي على الإيرادات إلا أن البنك لم يفصح بقدرٍ كافٍ عن سياسة أو برنامج لإدارة مخاطر العملة الأجنبية وهذا لا يعتبر قصوراً من جانب البنك وإنما يعتبر قصوراً في نص الفقرة ٤٧ من المعيار المحاسبي الدولي (٢١) والتي سبق أن طالب الباحث بتعديلها لكي تصبح ملزمة للبنوك بحيث تفصح عن البرنامج التفصيلي لإدارة مخاطر العملة الأجنبية .

وقد ورد في تقرير مجلس الإدارة أن انخفاض سعر صرف الدولار يرجع إلى عدة عوامل من أهمها انخفاض أسعار الفائدة ، واستمرار قلق المستثمرين الأجانب بسبب العجز الكبير في الحساب الجاري الأمريكي [١].

كما ورد في نفس التقرير [٢] تحت عنوان " الأداء المالي " أن أداء البنك الذي يتبع في إعداد بياناته المالية معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) المتعلق بالإفصاح ... والمعيارين رقم (٣٢) ورقم (٣٩) *، هذا وقد سبق الإشارة في هذا البحث إلى متطلبات الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار

١- المرجع السابق ، ص١٥ .

٢- المرجع السابق ، ص١٦ .

* بدأ البنك العربي بتطبيق هذا المعيار في التاريخ المحدد لبدء التطبيق وهو عام ٢٠٠١، أنظر المرجع السابق، ص٣٨.

العملات الأجنبية طبقاً للمعيارين رقم (٣٠) ورقم (٣٩) الذي رجع إلى المعيار رقم (٢١) عندما كان الأمر يتعلق بالعمليات ذات العلاقة بالعملة الأجنبية ، ومن ثم فإن تطبيق المعيار رقم (٣٩) يعتبر اعتراف غير مباشر بتطبيق المعيار رقم (٢١).

أما بخصوص المعيار رقم (٣٢) فقد ورد في الفقرة ٤٢ منه [١] :

مخاطرة العملة عبارة عن مخاطرة تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار تبادل العملات الأجنبية.

ومن التحليل السابق يمكن رفض الفرض الأول H_0 وقبول الفرض البديل H_1 بالنسبة للبنك العربي حيث يطبق المعايير المحاسبية الدولية بخصوص الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية، كما يمكن أيضاً رفض الفرض الفرعي الأول وقبول الفرض الفرعي الثاني حيث التزم البنك العربي بتاريخ بدء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المشار إليها.

كما يمكن أيضاً رفض الفرض الفرعي الثالث وقبول الفرض الفرعي الرابع حيث التزم البنك العربي تقريباً بكافة متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير المحاسبية الدولية المشار إليها والخاصة بالإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية .

ومما يؤكد ذلك أيضاً إفصاح البنك العربي في تقرير مجلس الإدارة المشار إليه تحت عنوان " الأداء المالي " عن ما يلي [٢] :

إن ترجمة العملات في البيانات المالية لفروع البنك العاملة خارج الأردن إلى الدينار الأردني قد تمت وفقاً للأسعار السائدة في نهاية العام .

كما أفصح البنك العربي في نفس التقرير تحت عنوان " نتائج الأعمال " عن ما يلي [٣] :

ارتفع مجموع مصاريف التشغيل إلى ٢٨٢,٧ مليون دينار أي بزيادة مقدارها ٣٣,٤ مليون دينار وبنسبة ١٣,٤% ، وقد نتجت هذه الزيادة عن ارتفاع أسعار

١- معايير المحاسبة الدولية ، مرجع سبق ذكره ، م٣٢ ، ص١٩.

٢- البنك العربي ، التقرير السنوي الرابع والسبعين ، مرجع سبق ذكره ، ص١٦.

٣- المرجع السابق ، ص١٨ ، ٤٧ .

العملات الأساسية مقابل الدولار في البلدان التي يعمل فيها البنك إضافة إلى المصاريف الإضافية التي تكبدها البنك نتيجة لإعادة هيكلة عملياته في جنوب شرق آسيا ولاقتنائه للأنظمة الآلية الحديثة التي وضعت في خدمة العملاء ، واستجابته لمتطلبات سلطات الرقابة المصرفية .

ويرى الباحث أنه كان يجدر بالبنك أن يفصح عن أثر ارتفاع أسعار العملات الأساسية على مجموع مصاريف التشغيل في بند مستقل حتى يزيد من شفافية الإفصاح ومن جودة المعلومات بحيث يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة عالية من قبل المستخدمين .

وقد أفصح البنك العربي في التقرير المشار إليه أيضاً تحت عنوان " مخاطر التعامل بالنقد الأجنبي " عن ما يلي[١]:

إن المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تقلب أسعار الصرف هي مخاطر التعامل بالنقد الأجنبي ، ويتألف غالبية الدخل من فروق العملات الأجنبية في البنك العربي من الدخل الناتج عن تعامل عملاء البنك ، ويتبع البنك سياسة مدروسة في إدارة مراكزه بالعملات الأجنبية ، وتنص سياسات إدارة مخاطر الصرف في البنك على الإحتفاظ بمراكز عملات أجنبية متوازنة سواء أكانت آنية أم آجلة ، ويتم إقفال مراكز الاتجار الذاتي يومياً إلاّ في الحالات المحددة التي يسمح فيها بفتح مراكز للمضاربة بأسعار العملات ، وتراقب هذه المراكز عادة من سلطات إدارية ذات صلاحيات أعلى من سلطات المضاربين ، وقد سبق الإشارة أن هذا الإفصاح غير كاف ، وإنما يجب الإفصاح عن البرنامج التفصيلي اللازم لذلك .

ويبين الجدول التالي الدخل من فروقات العملات الأجنبية والذي تضمنته الإيرادات التشغيلية الأخرى، وذلك عن السنوات الثلاث الماضية [٢] :

١- المرجع السابق ، ص٤٢-٤٣ ، ٥٤ .

٢- المرجع السابق ، ص٤٢، ٦٥ .

البيان	المبالغ بملايين الدنانير الأردنية		
	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١
الدخل من فروقات العملات الأجنبية	٢٥,٠	٢٢,٢	١٤,٢

جدول رقم (٣)

الدخل من فروقات العملات الأجنبية – إيرادات

وتظهر فروقات العملة الناجمة عن تقييم صافي الاستثمار في الفروع الخارجية في بند " فروقات ترجمة عملات أجنبية " ضمن حقوق المساهمين ، ويبين الجدول التالي أرصدة هذا الحساب في نهاية السنوات الثلاث الماضية [١]:

البيان	المبالغ بملايين الدنانير الأردنية		
	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١
فروقات ترجمة عملات أجنبية	٨٢,٢ *	٤٠,٦	١٢,٨

جدول رقم (٤)

فروقات ترجمة عملات أجنبية – حقوق المساهمين

وقد أفصح البنك في بيان التدفقات النقدية تحت عنوان " التدفق النقدي من عمليات التمويل " عن فروقات ترجمة عملات أجنبية خلال السنة كما يتضح من الجدول التالي [٢]:

البيان	المبالغ بآلاف الدنانير الأردنية	
	٢٠٠٣	٢٠٠٢
فروقات ترجمة عملات أجنبية	٤١٦٧١	٢٧٧٩٥

جدول رقم (٥)

فروقات ترجمة عملات أجنبية – تدفق نقدي

١- المرجع السابق ، ص ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٩-٥٠ .

* رصيد فروقات ترجمة عملات أجنبية آخر السنة = رصيد أول السنة + فروقات ترجمة عملات أجنبية خلال السنة = ٤٠,٦ + ٤١,٦ = ٨٢,٢ مليون دينار .

٢- المرجع السابق ، ص ٥٠ .

يتضح من كل مما سبق أن البنك العربي قد التزم بالمعايير المحاسبية الدولية والتفسيرات الصادرة عنها عند إعداد البيانات المالية والإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية، كما أفصح البنك عن أسعار العملات الأجنبية وعددها ١٢ عملة والتي استخدمت لترجمة البيانات المالية لفروع البنك في نهاية العام [١].

٢- لسنة ٢٠٠٤ [٢]:

لم تختلف سياسة البنك في سنة ٢٠٠٤ عنها في سنة ٢٠٠٣ والتي سبق مناقشتها تفصيلاً ، وقد تم الإفصاح عن فروقات ترجمة العملات الأجنبية في ميزانية البنك المعدة في ٢٠٠٤/١٢/٣١ ، وقد بلغت هذه الفروقات ١٠١ مليون دينار أردني تقريباً والتي كانت في ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ ٨٢,٢ مليون دينار أردني تقريباً بزيادة مقدارها ١٨,٨ مليون دينار أردني تقريباً بنسبة ٢٢,٩% تقريباً ، وقد تم الإفصاح عن هذه الفروقات كبند من بنود حقوق المساهمين وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية في هذا الشأن، وتم الإفصاح عن هذه الزيادة ومقدارها ١٨,٨ مليون دينار ضمن قائمة التدفق النقدي[٣].

أما بخصوص الدخل الناتج عن فروقات العملات الأجنبية فقد بلغ عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ٢٦,١ مليون دينار أردني تقريباً ، وقد بلغ عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ ٢٥ مليون دينار أردني تقريباً ، أي بزيادة مقدارها ١,١ مليون دينار أردني بنسبة ٤,٤% تقريباً ، وقد تم الإفصاح عن هذه المبالغ في قائمة الدخل المختصة وذلك ضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى، وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية [٤]، وقد تم الإفصاح عن هذه الأرقام

١- البنك العربي ، التقرير السنوي الرابع والسبعين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١ .

٢- البنك العربي ، التقرير السنوي الخامس والسبعين ، ٢٠٠٤ .

٣- المرجع السابق ، ص ٨٤ ، ٨٨.

٤- المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

صراحة في الإيضاح رقم ٢٨ ، والخلاصة أن نفس الاستنتاجات التي سبق للباحث أن عرضها عن سنة ٢٠٠٣ تنطبق أيضاً على سنة ٢٠٠٤ .

ثانياً – الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل للسنتين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤

١- لسنة ٢٠٠٣ [١]:

لقد رفعت مؤسسة (Capital Intelligence) الدولية في تقريرها الصادر في شهر أيلول – سبتمبر ٢٠٠٣ التصنيف الائتماني طويل الأجل للعملات الأجنبية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل من (-BB) إلى (BB) ، كما حصل البنك على تقييم (BB) للمطلوبات بالعملة الأجنبية طويلة الأجل و (B) للمطلوبات بالعملة الأجنبية قصيرة الأجل من قبل مؤسسة FITCH.I.B.C.A عام ٢٠٠٣ [٢].

ولقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية [٣] .

ويتم تسجيل قيم المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بما يعادلها بالدينار الأردني بأسعار الصرف بتاريخ تنفيذ المعاملة ، وفي تاريخ الميزانية تحول الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى الدينار الأردني بأسعار الصرف الوسطية المعلنة من قبل البنك المركزي الأردني ، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل [٤].

١- بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، التقرير السنوي الثلاثون ، ٢٠٠٣ .

٢- المرجع السابق ، ص ١٢ .

٣- المرجع السابق ، ص ٤٦ .

٤- المرجع السابق ، ص ٤٨-٤٩ .

وتم أيضاً تقييم أرصدة عقود العملات الآجلة القائمة بالأسعار الوسطية المعلنة من البنك المركزي الأردني بتاريخ الميزانية ، وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن التقييم في بيان الدخل [١].

وعند توحيد البيانات المالية يتم ترجمة الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية للفروع والشركات التابعة الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف المعلنة من البنك المركزي في نهاية السنة ، في حين يتم ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات في بيان الدخل وفقاً لمتوسط تلك الأسعار خلال السنة ، وتظهر فروقات العملة الناجمة عن الترجمة في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين [٢].

هذا وقد تم الإفصاح عن فرق تقييم العملات الأجنبية في بيان الدخل ضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى، كما يتضح من الجدول التالي [٣]:

البيان	المبالغ بالدينار الأردني	
	٢٠٠٣	٢٠٠٢
فرق تقييم عملات أجنبية	١,٢٩٩,١٣٨	١,٤٦٧,٢٩٧

جدول رقم (٦)

فرق عملات أجنبية – إيرادات تشغيلية أخرى

وقد تم الإفصاح عن فروقات ترجمة العملات الأجنبية في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين كما يتضح من الجدول التالي [٤]:

البيان	المبالغ بالدينار الأردني	
	٢٠٠٣	٢٠٠٢
فروقات ترجمة عملات أجنبية	٣٦٧,٧٩٨	٢٧,٨٢٤

جدول رقم (٧)

فروقات ترجمة عملات أجنبية – حقوق المساهمين

١- المرجع السابق ، ص ٤٩ .

٢- المرجع السابق ، نفس الصفحة .

٣- المرجع السابق ، إيضاح (٢٩) ، ص ٦٣ .

٤- المرجع السابق ، ص ٤١ .

كما أفصح البنك عن تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه وعن فروقات ترجمة العملات الأجنبية في بيان التدفقات النقدية الموحد كما يتضح من الجدول التالي [١]:

البيان	المبالغ بالدينار الأردني	
	٢٠٠٣	٢٠٠٢
تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	١,٢٩٩,١٣٨	١,٤٦٧,٢٩٧
فروقات ترجمة العملات الأجنبية	٣٣٩,٩٧٤	-

الجدول رقم (٨)

تأثير تغيرات أسعار الصرف وفروقات ترجمة العملات الأجنبية – تدفق نقدي

كما أفصح البنك في التقرير المشار إليه [٢] تحت عنوان " إدارة المخاطر" عن أنه يتبع سياسات مالية لإدارة المخاطر المختلفة ضمن استراتيجية محددة وهناك لجنة لإدارة الموجودات المالية والمطلوبات المالية في البنك تتولى رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية سواء في الميزانية العامة أو خارجها وتشمل هذه المخاطر ضمن ما تشمل مخاطر أسعار الصرف التي تنجم عن تقلبات أسعار العملات الأجنبية لصافي الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية كما بالجدول التالي [٣]:

البيان	٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٣		٣١ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٢	
	بالعملات الأجنبية	صافي مركز العملة المعادل بالدينار الأردني	بالعملات الأجنبية	صافي مركز العملة المعادل بالدينار الأردني
دولار أمريكي	(١٨,٥٥٠)	(١٣,١٥٢)	١٨٥	١٣١
جنيه استرليني	٣,٣٧٥	٤,٢٥٩	٣,٤١٤	٣,٨٨٢
يورو	(١,٨٠٦)	(١,٦٤٣)	١,٦٧٠	١,١٧٩
فرنك سويسري	١,٣٠٢	٧٤٥	(١,٠٦٨)	(٥٤٦)
ين ياباني	١٦٤	١	(٢٦,٠٣٨)	(١٥٦)
أخرى	-	٢٣,٣٣٦	-	٤,٢٢٩

جدول رقم (٩)

صافي مخاطر العملات الأجنبية

١- المرجع السابق ، ص ٤٣ .
٢- المرجع السابق ، ص ٤٩ .
٣- المرجع السابق ، إيضاح رقم (٣٦) ، ص ٦٥ .

ويرى الباحث أن الإفصاح عن صافي مخاطر العملات الأجنبية يعتبر من العوامل التي تؤدي إلى زيادة شفافية الإفصاح ، ومن ثم يمكن الاعتماد على هذه البيانات بدرجة كبيرة من الثقة في مجال اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين ، كما يرى الباحث أيضاً أنه كان من الأفضل الإفصاح ولو بشكل مركز عن برنامجه لإدارة المخاطر بما فيها مخاطر العملات الأجنبية .

ويتضح من التحليل السابق أن بنك الإسكان للتجارة والتمويل قد التزم بمتطلبات الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية ، ولكنه لم يفصح عما إذا كان قد التزم بتاريخ بدء التطبيق بالنسبة لهذه المعايير ، وبالاستفسار من المسئولين بالبنك أثناء المقابلات الشخصية معهم أفادوا بأن البنك قد التزم بتاريخ بدء التطبيق بالنسبة لهذه المعايير .

ومن ثم يمكن رفض الفرض الأول H_0 وقبول الفرض البديل H_1 بالنسبة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل، حيث تبين أنه يطبق المعايير المحاسبية الدولية بخصوص الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية، كما يمكن أيضاً رفض الفرض الفرعي الأول وقبول الفرض الفرعي الثاني ، حيث تبين أن البنك التزم بتاريخ بدء تطبيق المعايير المحاسبية المشار إليها ، وأيضاً يمكن رفض الفرض الفرعي الثالث وقبول الفرض الفرعي الرابع ، حيث التزم البنك تقريباً بكافة متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير المحاسبية الدولية بخصوص الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية والتي سبق الإشارة إليها .

٢- لسنة ٢٠٠٤ [١]:

لم تختلف سياسة البنك في سنة ٢٠٠٤ عنها في سنة ٢٠٠٣ ، والتي سبق مناقشتها وتحليلها بصورة تفصيلية نسبياً ، وقد تم الإفصاح عن فروقات ترجمة العملات الأجنبية في ميزانية البنك المعدة في ٢٠٠٤/١٢/٣١ ، وقد بلغت هذه الفروقات ١١٣,٤٤٨ دينار أردني ، وقد تم الإفصاح عنها كبند مستقل ضمن بنود حقوق المساهمين ، وقد كان رصيد هذه الفروقات في ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ

١- بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، التقرير السنوي الحادي والثلاثين ، ٢٠٠٤ .

٣٦٧,٧٩٨ دينار أردني بنقص مقداره (٢٥٤٣٥٠) دينار أردني ، بمعدل ٦٩% تقريباً ، ولم يفصح البنك عن أي تبرير لهذا النقص الجوهري [١]، كما تم الإفصاح عن النقص المشار إليه في بيان التدفقات النقدية الموحد [٢].

أما بخصوص الدخل الناتج عن فرق تقييم عملات أجنبية فقد تم الإفصاح عنه في قائمة الدخل ضمن بند الإيرادات التشغيلية الأخرى [٣]، وقد بلغ عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ٧١٠,٣١٢ دينار أردني، وقد بلغ عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ ١٤٣,٤٤٨ دينار أردني بزيادة مقدارها ٥٦٦٨٦٤ دينار أردني بنسبة ٣٩٥% تقريباً ، ولم يفصح البنك عن مبررات وأسباب هذه الزيادة الجوهرية .

وقد أفصح البنك عن التزامه بالمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأن السياسات المحاسبية المطبقة هي نفسها التي تم اتباعها في السنوات السابقة [٤] ، ومن ثم ، فإن نفس الاستنتاجات التي سبق للباحث أن عرضها عن سنة ٢٠٠٣ تنطبق أيضاً على سنة ٢٠٠٤ .

ثالثاً – الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية في البنك الأهلي الأردني لسنة ٢٠٠٤[٥]

طبقاً لحدود هذا البحث ، ونظراً لأن البنك الأهلي الأردني يمثل البنوك صغيرة الحجم ، فقد رأى الباحث أن تحليل بيانات سنة ٢٠٠٤ مع إجراء المقارنات المناسبة للبيانات المماثلة لسنة ٢٠٠٣ تعتبر كافية بالنسبة لهذا البنك .

لقد تم الإفصاح في الميزانية العامة الموحدة المعدة في ٢٠٠٤/١٢/٣١ عن فرق ترجمة عملات أجنبية والبالغ ١٨٠٠٠ دينار أردني في بند مستقل ضمن بنود

١- المرجع السابق ، ص ٢٩ ، ٣١ .

٢- المرجع السابق ، ص ٣١.

٣- المرجع السابق ، الإيضاح رقم (٢٩) ، ص ٥٥ .

٤- المرجع السابق ، ص ٣٣ .

٥- البنك الأهلي الأردني ، التقرير السنوي التاسع والأربعين ، ٢٠٠٤ .

حقوقَ المساهمين ، وقد تبين من الأرقام المقارنة لسنة ٢٠٠٣ أن الرقم لم يتغير حيث كان ١٨٠٠٠ دينار أردنيٌ أيضاً في ميزانية ٢٠٠٣/١٢/٣١ [١].

ويتضح من بيان التغييرات في حقوق المساهمين الموحد للسنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١ و ٢٠٠٣ أن رصيد فرق ترجمة عملات أجنبية قد بلغ في ٢٠٠٣/١/١ مبلغ ١٨٠٠ دينار أردني وظل كما هو في ٢٠٠٣/١٢/٣١ ، ثم في ٢٠٠٤/١/١ ، وأخيراً في ٢٠٠٤/١٢/٣١ مما يدل على أنه لم تحدث أية معاملات خلال السنتين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ لها علاقة بهذا الفرق بدليل أنه ظل ثابتاً خلال هاتين السنتين[٢].

ويتضح من بيان التدفقات النقدية الموحد [٣] للسنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١ و ٢٠٠٣ أنه تم الإفصاح عن تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه والذي بلغ في ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ٢,٢١٤,٠٨٣ دينار أردني ، كما بلغ في ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ ٢,٢٦٠,٤٧٦ دينار أردني بنقص يبلغ ٤٦,٣٩٣ دينار أردني بنسبة ٢% تقريباً ولم يتم تبرير هذا النقص من قبل البنك .

كما تم الإفصاح عن أنه تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والتفسيرات الصادرة حولها [٤].

وقد أفصح البنك أيضاً تحت عنوان " المعاملات بالعملات الأجنبية " عن ما يلي[٥]:

١- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بما يعادلها بالدينار الأردني بأسعار الصرف بتاريخ تنفيذ المعاملة ، وفي تاريخ الميزانية العامة تحول الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى الدينار

١- المرجع السابق ، ص ٧ .

٢- المرجع السابق ، ص ٩ .

٣- المرجع السابق ، ص ١٠ .

٤- المرجع السابق ، ص ١٢.

٥- المرجع السابق ، ص ١٥ .

الأردني بأسعار الصرف الوسطية المعلنة من البنك المركزي الأردنـــي ، وتدرج الأرباح والخسائر الناجمة عن عمليات التحويل في بيـــان الـــدخل الموحد .

٢- يتم تقييم أرصدة عقود العملات الآجلة القائمة بالأسعار الوسطية المعلنة من البنك المركزي الأردني بتاريخ الميزانية ، وتدرج الأربـــاح أو الخـــسائر الناتجة عن التقييم في بيان الدخل الموحد.

٣- عند توحيد البيانات المالية يتم ترجمة الموجودات والمطلوبات بـــالعملات الأجنبية للفروع والشركات التابعة الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف المعلنـــة من البنك المركزي الأردني في نهاية السنة المالية ، في حين يتم ترجمـــة بنود الإيرادات والمصروفات في بيان الدخل وفقاً لمتوسط أسعار التحويل خلال السنة ، وتظهر فروقات العملة الناجمة عن الترجمة (إن وجدت) في بند مستقل ضمن حقوق المساهمين .

يتضح من كل ما سبق ، أن البنك الأهلي الأردني هو أكبر البنوك صغير الحجم ويمثلها في عينة البحث قد التزم تقريباً بكافة متطلبات الإفصاح الخاصة بآثارتقلبات أسعار العملات الأجنبية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية .

ولكن البنك الأهلي الأردني لم يفصح عن الدخل من فروقات العملات الأجنبية، والذي أفصحت عنه البنوك كبيرة ومتوسطة الحجم ضـــمن الإيـــرادات التـــشغيلية الأخرى ، وأفصحت عن قيمته في الإيضاحات الملحقة بالتقارير المالية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منها .

كما أنه لم لم يفصح صراحةً عن مدى التزامه بتاريخ بـــدء تطبيـــق المعـــايير المشار إليها ، ومع ذلك ، فإنه بالاستفسار من المسئولين بالبنك أثنـــاء المقـــابلات الشخصية أفادوا بأن البنك قد التزم بتاريخ بدء تطبيق هذه المعايير .

وقد أفصح التقرير المشار إليه [١] تحت عنوان " التحوّط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية" عن ما يلي:

١- المرجع السابق، ص ١٦ .

في حال انطباق شروط التحوّط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية يتم قياس القيمة العادلة لأداة التحوّط والموجودات المتحوّط لها، وفي حال كون العلاقة فعالة:

١- يعترف بالجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن حقوق المساهمين .

٢- ويعترف بالجزء غير الفعّال ضمن بيان الدخل الموحّد .

أما بخصوص إدارة المخاطر والتي وردت في التقرير المشار إليه [١] تحت عنوان " في مجال الأعمال الرقابية وإدارة المخاطر " أن البنك يستخدم نتائج فحوصات الاتساق لنظام التقييم الذاتي للمخاطر وإجراءات الرقابة CRSA * كنظام إنذار مبكر للمخاطر المصرفية الكامنة لكافة أعمال البنك والعمل على تعزيز البيئة الرقابية وحل المشاكل أولاً بأول .

ويتّضح من ذلك أن البنك الأهلي الأردني لم يفصح صراحةً عن سياسات وبرامج إدارة المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية رغم أهميتها وآثارها سواء على الميزانية العامة خاصة حقوق المساهمين أو على بيان الدخل .

ويرى الباحث أنه يمكن أن نستنتج من التحليل السابق أن البنك الأهلي الأردني قد التزم تقريباً بمتطلبات الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية ، كما التزم أيضاً بتاريخ بدء تطبيق هذه المعايير ، ومن ثم يمكن رفض الفرض الأول H_0 وقبول الفرض البديل H_1، كما يمكن رفض الفرض الفرعي الأول وقبول الفرض الفرعي الثاني ، وكذلك رفض الفرض الفرعي الثالث وقبول الفرض الفرعي الرابع ، حيث التزم البنك بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية بخصوص الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية (الفرض H_1) ، كما التزم بتاريخ بدء تطبيق هذه المعايير (الفرض الفرعي الثاني)، وأخيراً التزم تقريباً بكافة متطلبات الإفصاح الواردة في المعايير المشار إليها (الفرض الفرعي الرابع) .

١- المرجع السابق ، ص ١٨ .

* CRSA = Credit Risk System Analysis.

الخلاصة والنتائج والتوصيات

الخلاصة والنتائج

يعتبر موضوع الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية في البنوك التجارية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية من الموضوعات البحثية الهامة التي خضعت للعديد من الدراسات والأبحاث نظراً لأهميتها ، وما زال هذا الموضوع يستلزم المزيد من الدراسات الأكاديمية والتطبيقية في القطاعات الاقتصادية المختلفة خاصة قطاع البنوك التجارية بهدف زيادة شفافية المعلومات المحاسبية ، وزيادة الاعتماد عليها في ترشيد القرارات ولزيادة قيمتها الاقتصادية أيضاً .

ونظراً للأهمية المبكرة لهذا الموضوع فقد اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في أكتوبر ١٩٧٥ المعيار رقم (٨) لتنظيم عمليات ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية ، وترجمة التقارير والقوائم المالية المعدّة بعملة أجنبية، وقد ترتب على انهيار نظام معدل تبادل العملة الثابت توجيه انتقادات شديدة للمعيار رقم (٨) المشار إليه بسبب معالجته لأرباح وخسائر تقلبات العملة باعتبارها أحد مكونات صافي الدخل ، وفي ديسمبر ١٩٨١ استجاب مجلس معايير المحاسبة لهذه الانتقادات وقام بإلغاء هذا المعيار وإصدار المعيار رقم (٥٢) ليحل محله وذلك بعنوان " المحاسبة عن ترجمة العملة الأجنبية " والذي يتوافق بصفة عامة مع الآثار الاقتصادية المتوقعة للتغير في معدل الصرف .

وفي عام ١٩٨٣ أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) بعنوان "المحاسبة عن آثار التغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية" والذي تم تعديله في عام ١٩٩٣ ليأخذ نفس الرقم ولكن بعنوان " آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية " على أن يبدأ تطبيقه من ١٩٩٥/١/١ أو ما بعد ذلك التاريخ .

وقد تناول الباحث بالدراسة والتحليل والتركيز على متطلبات الإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية طبقا للمعيار رقم (٢١) المشار إليه بالإضافة إلى ما

ورد في المعايير الأخرى بهذا الخصوص مثل المعيار رقم (٣٠) الخاص بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة والذي بدأ تطبيقه من ١٩٩١/١/١ أو بعد ذلك التاريخ ، وكذلك المعيار رقم (٣٩) والذي بدأ تطبيقه من ٢٠٠١/١/١ أو بعد ذلك التاريخ وهو بعنوان " الأدوات المالية : الاعتراف والقياس".

وقد تناول هذا البحث أيضاً الآثار الاقتصادية والمحاسبية لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ، فمن حيث الآثار المحاسبية فقد تبين أن تطبيق المعيار رقم (٥٢) أدى إلى تحسين جوهري في التقييم المناسب للأرباح، ورد فعل السوق لتسويات تبادل العملة الأجنبية ، ومع ذلك فإن مقاييس توقعات السوق لهذه التسويات ليست متاحة حالياً .

أما وجهة النظر الاقتصادية فترى أنه عندما تنخفض العملة المحلية فإن تكلفة الإنتاج تنخفض أيضاً، والعكس صحيح ، ويرجع ذلك إلى التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية والتي تؤثر في قيمة الفرع الأجنبي ، كما أن الارتفاع في قيمة العملة المحلية يجعل من الصعوبة بمكان التسويق في الأسواق المفتوحة (الحرة) لصعوبة المنافسة في هذه الأسواق.

وقد تبين للباحث التزام البنوك التجارية في الأردن بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالإفصاح عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية خاصة المعيار رقم (٢١) المشار إليه ، بالإضافة إلى ما ورد في بعض المعايير الأخرى بهذا الخصوص ، كما أنها التزمت أيضاً بتاريخ بدء التطبيق ، وكذلك تبين التزام هذه البنوك تقريباً بمتطلبات الإفصاح جميعها والتي وردت في هذه المعايير .

وقد أفصحت البنوك فعلاً عن آثار تقلبات العملات الأجنبية طبقاً لما توصلت إليه الدراسة التطبيقية وذلك على النحو التالي :

أولاً – بالنسبة للبنك العربي

لقد أفصح البنك العربي عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية على النحو التالي :

١- الدخل من فروقات العملات الأجنبية – إيرادات ، لم يفصح عنه بشكل مباشر.

٢- فروق ترجمة عملات أجنبية – حقوق المساهمين .

٣- فروق ترجمة عملات أجنبية – تدفق نقدي .

إلا أن البنك العربي لم يفصح بشكل كافٍ عن سياسة أو برنامج لإدارة مخاطر العملة الأجنبية ، وفي رأي الباحث أن هذا لا يعتبر قصوراً من جانب البنك ، وإنما يعتبر قصوراً في الفقرة (٤٧) من المعيار رقم (٢١) كما أنه لم يفصح عن أثر ارتفاع أسعار العملات الأساسية على مجموع مصاريف التشغيل والذي أدى إلى ارتفاعها بنسبة ١٣,٤% في عام ٢٠٠٣ ، ويرى الباحث أنه كان يجب الإفصاح عن هذا الأثر في بند مستقل وبشكل مباشر لزيادة شفافية الإفصاح .

كما أفصح البنك العربي أيضاً عن الأثر السلبي على الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار الفوائد على العملات الرئيسية بما فيها الدولار الأمريكي وتراجع سعره ، ولكنه لم يفصح عن مقدار هذا الأثر السلبي على الايرادات ، وكان الأجدر به أن يفصح عن ذلك .

ثانياً – بالنسبة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل

لقد أفصح بنك الإسكان للتجارة والتمويل عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية على النحو التالي :

١- فرق تقييم عملات أجنبية – إيرادات ، لم يفصح عنه بشكل مباشر .

٢- فروقات ترجمة عملات أجنبية – حقوق المساهمين .

٣- تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه – تدفق نقدي .

٤- فروقات ترجمة العملات الأجنبية – تدفق نقدي .

٥- صافي مخاطر العملات الأجنبية .

ورَغم أن هذا البنك هوالبنك الوحيد ضمن العينة الذي أفصح عن صافي مخاطر العملات الأجنبية، ويعتبر هذا البنك متميزاً من هذه الناحية إلا أنه مثل باقي بنوك العينة لم يفصح بشكل كاف عن سياسة أو برنامج إدارة مخاطر العملات الأجنبية .

ثالثاً – بالنسبة للبنك الأهلي الأردني :

لقد أفصح البنك الأهلي الأردني عن آثار تقلبات أسعار العملات الأجنبية على النحو التالي :

١- فرق ترجمة عملات أجنبية – حقوق المساهمين .

٢- تأثير تغير أسعار الصرف على النقد وما في حكمه – تدفق نقدي .

وقد تبين أن هذا البنك لم يفصح عن الدخل الناتج عن فروقات العملات الأجنبية، كما لم يفصح عن صافي مخاطر العملات الأجنبية ، ولم يفصح أيضاً عن سياسة أو برنامج إدارة مخاطر العملات الأجنبية.

يوصي الباحث بما يلي :

١- تعديل الفقرة ٤٧ من المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) لتصبح كما يلي:

يجب أن يفصح المشروع عن سياسة وبرنامج إدارة مخاطر العملة الأجنبية بدلاً من الفقرة الواردة فعلاً في المعيار والتي تنص على ما يلي:

من المستحسن أن يفصح المشروع عن سياسة إدارة مخاطر العملة الأجنبية وذلك لأن النص القديم لا يلزم البنك بالإفصاح عن سياسة وبرنامج إدارة مخاطر العملة الأجنبية رغم تفضيل هذا الإفصاح ، أما النص المقترح فإنه يلزم البنك بهذا الإفصاح حيث أن ذلك يؤدي إلى زيادة شفافية الإفصاح عن كافة المعلومات والسياسات والبرامج التي تؤثر إيجاباً في عملية اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين .

٢- إلزام البنوك بالإفصاح عن الدخل الناتج من فروقات تقييم العملات الأجنبية ضمن قائمة الدخل في بند مستقل وليس ضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى، كما هو سائد حالياً .

٣- إلزام البنوك بالإفصاح عن صافي مخاطر العملات الأجنبية والأسعار المحاسبية لقياسها ، إسوةً بما أفصح عنه بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، وهو البنك الوحيد ضمن بنوك العينة الذي أفصح عن ذلك ولكنه لم يفصح عن الأسس المحاسبية التي استخدمها لقياس هذه المخاطر .

٤- إلزام البنوك بالإفصاح عن أسعار العملات الأجنبية المعلنة من البنك المركزي الأردني في نهاية العام والتي تستخدم لترجمة الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية للفروع والشركات التابعة الاجنبية عند إعداد البيانات المالية الموحدة، ويعتبر البنك العربي هو البنك الوحيد ضمن بنوك العينة الذي أفصح عن هذه الأسعار .

٥- إلزام البنوك بالإفصاح عن أسعار العملات الأجنبية الوسطية المعلنة من البنك المركزي ، والتي تستخدم في ترجمة بنود الإيرادات والمصروفات

في بيان الدخل الموحد ، كما تستخدم في تقييم أرصدة عقود العملات الآجلة القائمة .

٦- الإفصاح عن معايير الحوكمة (الحاكمية) المؤسسية Governance وتعني لغوياً إدارة أوقيادة أو تدبير أوضبط ، ومن أهم معايير الحوكمة المؤسسية شمولها للشفافية والإفصاح وأخلاقيات المهنة ، والكفاءة والفاعلية في إنجاز الأعمال ، كما يتضمن مفهوم الحوكمة تطبيق أعلى معايير الأداء المهني على جميع نشاطات البنك ، وقد تبنى البنك المركزي الأردني توصيات لجنة بازل حول الحوكمة المؤسسية الصادرة عام ١٩٩٩ كما سبق الإشارة إلى ذلك في متن البحث ، ويعتبر البنك العربي أول من طبق ذلك .

المراجع

لقد تم ترتيب المراجع جميعها طبقاً لتسلسل ورودها في متن البحث سواء كانت كتباً أو دوريات أو تقارير أو نشرات او غير ذلك .

أولاً – المراجع العربية :

١- د. فهيم صالح لوندى ، دور المعلومات المحاسبية في تحقيق مزايا التنافسية ، المجلة العلمية – التجارة والتمويل – كلية التجارة – جامعة طنطا ، العدد الأول ٢٠٠٣ .

٢- البنك المركزي الأردني – التقرير السنوي الأربعون ، تموز (يوليو)٢٠٠٤ .

٣- معايير المحاسبة الدولية ، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين في الأردن ، ٢٠٠٢.

٤- التقارير السنوية للبنوك الأردنية ، ٢٠٠٤.

٥- التقارير السنوية للبنوك الأردنية ، ٢٠٠٣.

٦- التقرير السنوي التاسع لبنك فيلادلفيا للإستثمار ، ٢٠٠١.

٧- البنوك في الأردن ، العدد السابع ، المجلد ٢٣، آب – أيلول٢٠٠٤.

٨- البنوك في الأردن ، العدد الثامن ، المجلد ٢٢، أيلول٢٠٠٣.

٩- البنك الأهلي الأردني ، التقرير السنوي التاسع والأربعين ،٢٠٠٤.

١٠- البنك العربي ، التقرير السنوي الرابع والسبعين ، ٢٠٠٣.

١١- البنك العربي ، التقرير السنوي الخامس والسبعين ، ٢٠٠٤.

١٢- بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، التقرير السنوي الثلاثون ، ٢٠٠٣.

١٣- بنك الإسكان للتجارة والتمويل ، التقرير السنوي الحادي والثلاثين ، ٢٠٠٤.

١٤- قانون البنك المركزي الأردني ، قانون رقم ٢٣ لعام ١٩٧١ ، والمعدل بالقانون ١٦ لسنة ٩٢ ، الجريدة الرسمية، العدد رقم ٣٨١٧ في ١٩٩٢/٤/١.

١٥- قانون البنوك ، قانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ ، الجريدة الرسمية ، العدد رقم ٤٤٤٨ في ٢٠٠٠/٨/١ .

ثانياً – المراجع الأجنبية :

1- Henock Louis, The Value Relevance of The Foreign Translation Adjustment, The Accounting Review 78, 2003.

2- T. Selling, G. Sorter, FASB Statement No. 52 And Its Implications For Financial Statement Analysis, Financial Analysts Journal 39, 1983.

3- W. Beaver, et al., Foreign Currency Translation Gains And Losses: What Effect Do They Have And What Do They Mean? Financial Analysts Journal 40, 1984.

4- G. White et al., The Analysis And Use of Financial Statements, 2nd Edition, N.Y., John Wiley & Sons, Inc., 1988.

5- D. Collins, W. Salatka, Noisy Accounting Earnings Signals And Earnings Response Coefficients, The Case of Foreign Currency Accounting, Contemporary Accounting Research 10, 1993.

6- B. Soo, L. Soo, Accounting For The Multinational Firms: Is The Translation Process Valued By The Stock Market? The Accounting Review 69, 1994.

7- E. Bartov, Foreign Currency Exposure of Multinational Firms: Accounting Measures And Market Valuation, Contemporary Accounting Research 14, 1997.

8- D. Dhaliwal et al., Is Comprehensive Income Superior To Net Income As A Measure Of Firm Performance? Journal of Accounting And Economics 26, 1999.

9- G. Bodnar, J.Weintrop, The Valuation of The Foreign Income of U.S. Multinational Firms: A Growth Opportunities Perspective, Journal of Accounting And Economics 24, 1997.

10- P. Capdevielle, International Comparisons of Hourly Compensation Costs, Monthly Labor Review 112, 1989.

11- T.Condon et al., Exchange Rate Based Disinflation, Wage Rigidity, And Capital Inflows, Journal of Development Economics 23, 1990.

12- C. Cruthley et al., Stockholder Benefits From Japanese – U.S. Joint Ventures, Financial Management 20, 1991.

13- D. Mazumdar, Labor Market And Adjustment In Open Asia Economies: The Republic of Korea And Malaysia, World Bank Economic Review 7, 1993.

14- N. Abuaf, P. Jorion, Purchasing Power Parity In The Long Run, Journal of Finance 45, 1990.

15- J. Kmitch et al., International Comparison of Manufacturing Compensation, Monthly Labor Review 118, 1995.

16- J. Gallardo et al., Profit Margins In Mexico's Manufacturing Industry: An Econometric Study, Metroeconomica 51, 2000.

17- R. Clarida, The Real Exchange Rate, Exports, And Manufacturing Profits: A Theoretical Framework With Some Empirical Support, International Journal of Finance And Economics 2, 1997.

18- B. Hagen Baugh, Dollar Falls Against Major Currencies, USA Today, Dec 17, 2002.

19- H. Sender, China Resists Calls To Let Yuan Float In Strong Economy, Wall Street Journal, Dec 24, 2002.

20- R. Samuelson, Deflation Out of China? Washington Post, Dec.4, 2002.

21- J. McClenahen, E. Whenmouth, International: The Falling Dollar Two Views, Industry Week 236, Jan 18, 1988.

22- SFAS No. 52, Foreign Currency Translation, FASB, 1981.

23- Barry J. Epstein, Abbas A. Mirza, IAS International And Application, N.Y., John Wiley & Sons, Inc., 2001.

24- Joseph K. El-Fadl, Transparency: The Golden Rule, ARAB BANK Review 7-1, Apr 2005.

25- Ala Khannak, The Essential of Basel II ARAB BANK Review 7-1, Apr 2005.

26- Peyman Mesthian, Risk Management: Identifying The Rewards, ARAB BANK Review 7-1, Apr 2005.

27- Simon Neaime, Monetary And Exchange Rate Policies In The MENA Region, ARAB BANK Review 6-1, Apr 2004.

28- Stewart McRorie, Political Risk – Securing Competitive Advantage? ARAB BANK Review 6-1, Apr 2004.

29- _____, Background Brief on Securing Growth: The Role of Foreign Direct Investment, ARAB BANK Review 6-2, Oct 2004.

ABSTRACT

The Disclosure of Foreign Currency Fluctuation Effects
In Commercial Banks
According To International Accounting Standards
An Empirical Study In Jordan

The main purpose of this research is to study the disclosure of foreign currency fluctuation effects in commercial banks, this research includes also an empirical study in Jordanian commercial banks.

To achieve this main purpose, the study has been divided into three chapters as follows:

Chapter One

The Accounting and The Economic Effects of Foreign Currency Fluctuation.

The study in this chapter includes two branches:

1- The Accounting Effect of Foreign Currency Fluctuation.

2- The Economic Effect of Foreign Currency Fluctuation.

Chapter Two

The Disclosure Requirements of Foreign Currency Fluctuation Effects According to International Standards (IAS).

The study in this chapter includes three branches:

1- The Disclosure Requirements According to IAS 39.

2- The Disclosure Requirements According to IAS 30.

3- The Disclosure Requirements According to IAS 21.

The Disclosure of Foreign Currency Fluctuation Effects in Jordanian Commercial Banks According to IAS, the Study in this chapter includes three branches:

1- The Disclosure According to IAS 21, Arab Bank. 2003 & 2004.

2- The Disclosure According to IAS 21, The Housing Bank for Trade & Finance, 2003 & 2004.

3- The Disclosure According to IAS 21, The Jordan National Bank, 2004.